

Distr.: General
13 March 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع
أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة العشرون

محضر موجز للجلسة ٤٠٨

المعقدة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة غونزاليز

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأول المقدم من فيرغيزستان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم تصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:

Chief, Official Records .Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

02-24165 (A)



٤ - وأضافت إن حكومتها اتخذت سلسلة من التدابير لتعزيز مركز المرأة. فأنشأت فريقاً من الخبراء للقيام بتحليل جنساني للتشرعيات الوطنية. لقد انضم بلدتها إلى ٢٢ معاهدة تعنى بحقوق الإنسان، بما في ذلك خمس/خمسة من الاتفاقيات والاتفاقات المعنية بحقوق المرأة. ويرصد مجلس وطني الامثال هذه الصكوك على المستوى الوطني، ويقدم توصيات إلى رئيس الجمهورية تتعلق بالسياسة الجنسانية وهو يشارك في مجموعة واسعة من المبادرات التي تهدف إلى ضمان ممارسة المرأة حقوقها.

٥ - وأضافت أن تفاصيل توصيات منهاج عمل بيجين يجري بموجب برنامج "أيالزات". وقد أنشأت حكومتها فريقاً عاملاً مشتركاً بين الإدارات، بما في ذلك ممثلون عن الوزارات والإدارات والحكومات المحلية، إلى جانب منظمات غير حكومية، وبمشاركة المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لتنسيق البرنامج. كما أنشئت المراكز الإقليمية لمبادرات المرأة من قبل اللجنة الحكومية للأسرة والمرأة والشباب لتنفيذ البرنامج في أقاليم بلدتها الستة. وسوف تبدأ المبادرات في ١١ منطقة رئيسية ورد وصفها في الفقرة ٦٨ من التقرير. والبرنامج مصمم للبناء على الإنجازات في حقل حقوق المرأة في السنوات الماضية، بما في ذلك القضاء على التمييز السافر على أساس الجنسانية أو الإثنية؛ وسن تشريع يحفظ حقوق المرأة وحرياتها الأساسية؛ والوصول إلى مستوى عال من التعليم في صفوف النساء.

٦ - وأضافت أنه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، جرت سلسلة من حلقات الاستماع البرلمانية بشأن مركز المرأة في قيرغيزستان. وفي عام ١٩٩٧، وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقد اجتماع بمشاركة عضوات في مجلس النواب وقادة المنظمات غير الحكومية لدراسة القضايا الجنسانية المتعلقة بصياغة تشريع بلدتها الانتخابي الجديد.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأول المقدم من قيرغيزستان

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذت السيدة إسماعيلوفا (قيرغيزستان) مكانها على مائدة اللجنة.

٢ - **السيدة إسماعيلوفا (قيرغيزستان):** قالت إن تقرير بلدتها تم تحضيره على أساس المعلومات المستمدة من الوزارات والإدارات المسئولة عن قضايا تتعلق بمركز المرأة وممارستها لحقوقها ومن المنظمات العامة المهمة بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة. وإن الجهود لضمان النشر الواسع على الجمهور للمواد الواردة في التقرير قد انطلقت مع كتابة التقرير. كما أن اللجنة الخاصة التي أنشئت لكتابة التقرير عقدت عدداً من الاجتماعات وقامت بمشاورات، وأرسل مشروع التقرير إلى جميع الوزارات والإدارات الحكومية، وإلى المنظمات غير الحكومية، بحيث تؤخذ التوصيات في الاعتبار في الصيغة النهائية.

٣ - وأضافت أنه بينما تعكس قيم وتوقعات شعب بلدتها تقاليد الرجل السائد في الجمهورية، فإن الشعب مستعد أيضاً لاعتناق التغيير وهو حساس لتأثيرات الشرق والغرب. بعد نيل بلدتها استقلاله في آب/أغسطس ١٩٩١، باشر عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يشارك فيه الرجل والمرأة على نحو متساو. وقد رافق تلك العملية الصعبة ازدياد الفقر بين النساء، ومستويات عالية من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، وشيوع متزايد للعنف البدني والجنسى ضد النساء، وانخفاض في عدد النساء في الحكومة، وارتكاب انتهاكات حقوق المرأة في اكتساب الممتلكات والحصول على ائتمانات.

على المنظمات النسائية التركيز على تعزيز الاعتماد على النفس بين النساء، وهو المفتاح إلى التنمية الاجتماعية، وعلى المجموعات النسائية في المناطق الحضرية العمل على تعزيز الدور الناشط للنساء في المناطق الريفية، حيث لا تزال مشكلة التمييز من المشاكل الأكثر حدة.

٩ - وقالت وهي تشير إلى تنفيذ المادة ١ من الاتفاقية، إن الدستور يحظر التمييز ضد المرأة في المجالات السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد فرض القانون الجنائي عقوبات على انتهاك مساواة المواطنين على أساس الجنس، رغم أنه لم تقدم أي شكاوى تتعلق بالتمييز حتى الآن من قبل نساء إلى المحاكم. ترد في الفقرة ٧٥ من التقرير العقوبات على أفعال العنف ذات الطبيعة الجنسية المرتكبة ضد النساء.

١٠ - وقالت إنه فيما يتعلق بالمادة ٣، فإن التدابير التي اتخذتها حكومتها لضمان تطور المرأة والنهوض بها على نحو كامل، يشمل اعتماد برنامج للقضاء على الفقر (١٩٩٨ - ٢٠٠٥). وإن جوانبه الرئيسية مذكورة في الفقرة ٧٦ من التقرير. وقد أعلن عام ١٩٩٨ أيضاً سنة التنمية الريفية والقضاء على الفقر.

١١ - ثم لفتت اهتمام اللجنة إلى الفقرات ٧٧ إلى ٨١ و ٨٣ إلى ٩٠ و ٩٦ إلى ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١١ و ١١٥ إلى ١١٣ و ١١٩ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٥ إلى ١٢٧ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٤ إلى ١٣٦ من التقرير. وفيما يتعلق بالفقرتين ١١١ و ١١٢، قدمت المعلومات الإضافية عن المحج التي تقررت لـ ٥٠ طالبة في مؤسسات التعليم العالي، كما تم تنظيم زيارات تركز على الطب وعلم الاجتماع إلى القرى النائية.

١٢ - والإجهاض قانوني في بلدها. ومنذ عام ١٩٩٣، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان وسائل منع الحمل، وقد نجم عن استخدامها المتزايد انخفاضاً شاملاً في عدد حالات

٧ - وأضافت أن منظمات بلد़ها غير الحكومية السبع والتسعين تقدم مساهمة هامة في تنفيذ الاتفاقية. وهذه المجموعات هي الأكثر فعالية في العاصمة وفي المراكز الإقليمية، رغم أن التمييز ضد المرأة أكثر شيوعاً في قرى بلدَها الجبلية النائية وخاصة في الجنوب، حيث يعتبر النظام الأسري الأبوي مسؤولاً عن المركز المتدني للمرأة. هناك ثلاثة أنواع من المنظمات النسائية: اللجان النسائية التي استمرت منذ الفترة السوفياتية؛ ومجموعات العون الذاتي المؤلفة من نساء من المنطقة نفسها أو من أسرة متعددة، والفعالة على نحو أساسى في المناطق الريفية؛ والمنظمات التي تجمع المحترفات المهنية والنساء الأكاديميات وسيدات الأعمال، والتي تميل إلى أن تكون أكثر ابتكاراً وحسماً في نهجها تجاه قضايا المرأة، وتحلل الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتنظم الحلقات الدراسية والمؤتمرات. وبينما تتركز أنشطة المجموعات النسائية إلى حد كبير على المجالات الاجتماعية والاقتصادي والإنساني، فإن هناك أيضاً الحزب النسائي الديمقراطي الذي يسعى إلى التشجيع على مشاركة المرأة في الحياة السياسية العامة. وبينما لا تكون المرأة مسيسة تقليدياً في آسيا الوسطى، فقد كشف استقصاء حرى مؤخراً أن غالبية النساء في بلدَها ينظرن إلى مثل هذه المشاركة على أنها إيجابية. وقد شاركت مرشحات الحزب في انتخابات الهيئات الوطنية وتلك الخاصة بالحكومات المحلية.

٨ - وأضافت أن حكومتها تصugi باهتمام إلى آراء المنظمات النسائية. وبناء على إصرارهن، أصبح القضاء على العنف ضد المرأة واحداً من أولويات برنامج "أيالزات". وتعمل معظم المنظمات النسائية في تعاون وثيق مع الحكومة وقد أبرمت عقوداً مع بعضها لتنفيذ مشاريع معينة لصالحها، مولت إما من ميزانية الحكومة أو من مانحين دوليين. وهناك منظمات أخرى تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج يهدف إلى الحد من الفقر. وفي المستقبل، ينبغي

١٦ - وقالت إنه فيما يتعلق بالمادة ١٥، إن جميع الأشخاص، بموجب دستور الجمهورية، متساوون أمام القانون والمحاكم. وللمرأة حقوق الملكية ذاتها التي للرجل، كما أن أحكام قانون الزواج والأسرة قد ذكرت في الفقرة ١٤٧ من التقرير. وقد نص قانون الزواج والأسرة على المساواة بين المرأة والرجل في جميع المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق والممتلكات والأسرة.

١٧ - ويمكن تحقيق تنفيذ البرامج والمشاريع الوطنية للنهوض بالمرأة من خلال إنجاز برنامج "أيالزات" الوطني، وسياسات حكومية فعالة من أجل تنمية وتوسيع المنظمات غير الحكومية وتعزيز تطوير إطار معياري وتشريعياً لتحقيق المساواة للمرأة. وسيطلب التنفيذ الكامل لاتفاقية عدداً من التدابير الاستراتيجية، أي التنفيذ المستمر والتمويل الكامل للبرامج الوطنية والأنشطة الموسعة للفريق العامل المشترك بين الوكالات، واستمرار استعراض الخبراء للتشريعات وتعزيز المنظور الجنسياني والنشر السنوي للمعلومات الإحصائية الوطنية المصنفة جنسانياً. وعلى المستوى التنفيذي، فإن اللجنة الحكومية للأسرة والمرأة والشباب يجب أن تعزز وأن يتم تطوير شراكة اجتماعية بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

١٨ - خطط عدد من الأنشطة لعام ١٩٩٩. وسينشأ مراكز علوم وبحوث في القطاع التعليمي لتدريب الطلاب في مجال الدراسات الجنسيانية. وسوف يقدم المزيد من الدعم إلى المنظمات النسائية غير الحكومية من أجل إقامة مراكز للدراسات الجنسيانية. وعلى المستويات العليا من السياسات والإدارة، تقدم تقارير إلى البرلمان ورئيس الجمهورية عن برامج للنهوض بالمرأة. وأخيراً، في مجال مكافحة العنف ضد النساء، تفرض جزاءات قانونية أقسى، ويشجع وضع برامج لتشريف الشباب في مجال التسامح وتعزيز كرامة المرأة والفتاة، ويقدم الدعم إلى ضحايا العنف.

٢٠ - الإجهاض في البلد كلها. ولو سوء الحظ، فإن ما يصل إلى في المائة من الوفيات النفايسية تعود إلى المضاعفات الناجمة عن الإجهاض، وقد أنشأت وزارة الصحة لجنة خاصة للنظر في هذه المسألة. وقد ورد وصف لشبكة مؤسسات تنظيم الأسرة ضمن نظام الرعاية الصحية في الفقرة ١٣٦ من التقرير.

١٣ - ووصل البلد إلى مرحلة حرجة فيما يتعلق بإساءة استعمال المواد، مع ارتفاع كبير في إدمان الكحول والمخدرات، بما في ذلك الإدمان بين النساء، خلال السنوات الخمس الأخيرة. ونظراً للتهديد الذي يمثله الإدمان على الكحول وسوء استعمال المخدرات من خطر للأسرة والمجتمع، لا بد من تحسين نظام معالجة حالات سوء الاستعمال هذا ولا بد من الأخذ ببرامج جديدة. ومع ذلك، فقد جعل الافتقار إلى الموارد والتوعية المتدينية للمعدات من الصعب تقديم مثل هذه الرعاية.

١٤ - ثم التفتت إلى المادة ١٣، فوصفت استحقاقات الأسرة والمساعدة الاجتماعية المتاحة للمرأة على أساس متساو مع الرجل كما نوقشت في الفقرة ١٣٩ من التقرير. ولقد شاركت المرأة أيضاً في الأنشطة الثقافية والرياضية على أساس من المساواة مع الرجل.

١٥ - وأضافت أنه فيما يخص وضع المرأة الريفية (المادة ١٤)، فإن الطبيعة الزراعية لاقتصاد بلدنا عبر تاريخه كله قد أدى إلى المساهمة الواسعة للمرأة في الزراعة. وإن نسبة كبيرة من النساء يعملن في الزراعة والمحاصد وتجهيز التبغ، والكثيرات منهن يعاني من الآثار السلبية للتعرض له. كما تخضع النساء العاملات في الرعي إلى ظروف مناخية شديدة القسوة. وقد أدى بيع المزارع الجماعية وإغلاق المؤسسات الاجتماعية والثقافية في المناطق الريفية إلى بطالة ذات معدل مرتفع بين النساء.

تستخدم في تطوير التشريعات المحلية الجديدة واقتصرت أن التوصيات العامة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة يمكن أن تكون مفيدة كمبادئ توجيهية. وأخيراً، أعربت عن رغبتها في أن تتلقى المزيد من المعلومات عن التنفيذ الوطني لنهاج عمل بيجين.

٢٣ - السيدة غونيسكيرية: رحبت بتصديق قيرغيزستان على مجموعة واسعة من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبما أن الانتقال إلى اقتصاد السوق أدى إلى انهيار الخدمات الاجتماعية وال العامة مما أثر بشكل سلبي على المرأة، فإنه كان ينبغي إن يورد التقرير المزيد من المعلومات عن المشاكل المحددة التي تواجه المرأة بعد ذلك الانتقال وعن السياسات الجديدة المتولدة من الحكومة لمعالجة الوضع. وقد تساءلت، مثلاً، عما حدث لحقوق الملكية في قضايا الطلاق، وكيف يؤثر مفهوم تعدد الزوجات بحكم الواقع على قدرة النساء على إعالة الأطفال وما إذا كان هناك تأثير لل الفقر. كما ترحب في معرفة ما إذا كان تم التشاور مع المنظمات غير الحكومية في إعداد التقرير وما إذا هناك حوار مع النساء في وسائل الإعلام. وعبرت عن ترحيبها بالحصول على معلومات عن الخلفية القانونية لمشاركة المرأة في وسائل الإعلام.

٢٤ - السيدة فيريرو: عبرت عن قلقها من حقيقة أن التدهور في الظروف الاقتصادية والاجتماعية كان أثراً الأكبر على الأسر والنساء. ويعيش ٤٠ في المائة تقريباً من الأسر تحت خط الفقر، وتشكل النساء ٥٨ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل، كما أن ٦٧ في المائة من النساء العاطلات يرعين أطفالاً، ووضع المرأة الريفية مصدر لقلق كبير.

١٩ - الرئيسة: دعت أعضاء اللجنة إلى تقديم ملاحظات عامة عن تقرير قيرغيزستان.

٢٠ - السيدة أكار: قالت إن قيرغيزستان تستحق الشأن على انضمامها إلى جميع اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية بعد وقت قصير من استقلالها و خلال فترة الصعوبة الاقتصادية والتغير الاجتماعي والاقتصادي. كما عبرت عن سرورها إذ لاحظت أن المعاهدات الدولية تدمج في التشريعات المحلية، شريطة وجود أساس قانوني لهذا الدمج.

٢١ - وأضاف إنه مع ذلك فقد كان المطلوب لتنفيذ الاتفاقية ما هو أكثر من القوانين، كما أن التقاليد والمواقوف التي شكلت عوائق في وجه الامتثال للاتفاقية ينبغي القضاء عليها. وتقر قيرغيزستان بتلك الحاجة وتحاول مقاربة المشكلة من خلال التثقيف. وقد تساءلت عما إذا كانت أي من البرامج المصممة لتعديل المواقف التقليدية قد نفذت، وإن حرى ذلك، فيما هي المجموعات المستهدفة. وتميل المواقف الأبوية إلى التغلغل في المجتمع في أوقات الأزمات الاقتصادية والتغير الاجتماعي، غالباً بداعي حماية الثقافة. وعلى الحكومة أن تكون متباعدة للعواقب الأكبر المتمثلة في ترك المرأة للقوة العاملة والحياة العامة والعودة إلى مكافها التقليدي في المثل. وفي بلدها، تركيا، يتم التركيز على جذور حياة الرجل التي يشارطها شعبها مع شعب قيرغيزستان كأساس للمساواة بين الجنسين. والبرامج التي تبرز هذا الجانب من الثقافة التقليدية يمكن أن تكون مفيدة في تحديد الهوية الوطنية.

٢٢ - السيدة أباكا: قالت إن قيرغيزستان تستحق الشأن لاعتمادها الاتفاقية دون تحفظات. وقد استفسرت عما إذا كانت الهيئات المذكورة في الفقرة ٤ من التقرير والمسؤولة عن صياغته مسؤولة أيضاً عن التنفيذ الوطني للاتفاقية. وعبرت عن سرورها أن ترى صكوك حقوق الإنسان

الكحول والزيادة في الإدمان على المخدرات، لأن الفقر الواسع الانتشار في أي بلد يعني عادة أن المرأة هي الجهة الأكثر معاناة منه. وبالفعل، فإن عوامل شأن العنف المتزايد وحتى حوادث الاغتصاب الجماعي ومعدل الطلاق المتزايد بثبات تشكل تهديداً خطيراً للتوازن الاجتماعي في قيرغيزستان. لذلك فإنه من الملحوظ أن تتخذ الحكومة تدابير شديدة الصرامة مثل زيادة التعريفات على المشروبات الكحولية، والقيام ببحوث لتحديد الأسباب الجذرية للحالة قبل وضع نهج جديد.

٢٩ - السيدة مياكاياكا - مانزيني: قالت إن التقرير لم يقدم صورة واضحة عن وضع المرأة في عام ١٩٩١، حين نال البلد استقلاله. وقد جعل هذا من الصعب إجراء تقييم صحيح للوضع الحالي، والذي يبدو أنه قد تدهور ولم يتحسن بالأحرى. وإذا لاحظت أن مصادر المعلومات المستقلة أشارت إلى وجود مشاركة ضئيلة جداً للمنظمات غير الحكومية في إعداد التقرير، فقد سألت ما إذا كانت بالفعل قد شاركت وإن كانت آراؤها قد ظهرت بالفعل، مؤكدة على أن مشاركة المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة في إعداد التقرير أمر حاسم في تحسين مركز المرأة.

٣٠ - السيدة شوب - شيلينغ: عبرت عن القلق من الافتقار إلى المعلومات التفصيلية المتعلقة بالتنفيذ الفعلي لخطط الحكومة وأعتمادها الكبير على المنظمات غير الحكومية والمانحين الدوليين. وقد تساءلت عما إذا كانت الحكومة تنوي تطوير خطط وتشريعات وطنية محددة لتنفيذ الاتفاقية.

٣١ - وأضافت أنه فيما يتعلق بلجنة حقوق الإنسان، فهي ترغب بمعرفة عدد النساء المشاركات فيها وإن كان المنظور الجنسي ممعكساً في تقديم التقارير إلى جميع الم هيئات المنشأة بمعاهدات. كما أرادت أن تعرف ما إذا كانت الحكومة

٢٥ - وسألت بالإشارة إلى برنامج مكافحة الفقر، عما إذا كان قد نفذ بالفعل، وما هي الأحكام الواردة فيه التي توفر الدعم الاجتماعي للمرأة في القطاعات الأشد فقرًا وما عدد النساء اللواتي قد يستفدن منه. كما عبرت عن رغبتها في معرفة النتائج التي تحققت حتى لو أنه لم يمر سوى عام واحد على الشروع فيه، وما إذا أنشئ بعض من مراكز التدريب وإعادة التدريب للنساء العاطلات المذكورة في التقرير. وسيكون من المهم معرفة ما هي الفرص الملائمة التي استحدثت في المؤسسات العامة، وفي أي قطاعات، ووفق أي شروط. وسألت إن كانت هناك مشاريع أخرى مشابهة لذلك المشروع الذي يجري تنفيذه من قبل الحكومة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدمج النساء في التنمية. وعلاوة على ذلك، يتوجب توفير معلومات عن الفئات والجماعات السكانية التي يحقق لها الحصول على الرعاية الصحية المجانية.

٢٦ - وأضافت أن هناك ضغوطاً اجتماعية تتعرّز لدفع المرأة لترك مكان العمل والعودة إلى المنزل. وستكون أي معلومات إضافية عن منشأ تلك العملية وأي إجراءات متواترة من قبل الحكومة لمعالجتها مرحبًا بها بقوّة.

٢٧ - السيدة أويدراوغو: رحبت بموضوعية التقرير وحقيقة أن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية قد شاركت في إعداده، وشجعت الحكومة على المحافظة على سياسة الشفافية ونشر التوصيات والتعليقات الختامية للجنة. كما رحبت بحقيقة أن اللجان الموضعية قد أنشئت لرصد تنفيذ الاتفاقية. وقد يشكل هذا أساساً متزاً للإجراءات المستقبلية في مجال تعزيز النهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة.

٢٨ - وأضافت أنه مع ذلك، فإن لديها دواعي جديدة للقلق بشأن زيادة نسبة الفقر، والمعدل العالي من الإدمان على

تضمن أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعكس عموماً المنظور الجنساني في كتابها المدرسي عن القانون الإنساني وضمنته فصلاً عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد عبرت عن قلقها من أن الأسئلة التي تتعلق بالمرأة والأسرة والشباب قد عو睫ت من قبل هيئة واحدة فحسب، وهي حقيقة قد تعطي الانطباع بأن دور المرأة يتمثل فقط في رعاية الأسرة وتربيّة الأطفال، مما يدّم القوالب النمطية الجنسانية. وفي هذا الخصوص، تسائلت عما إذا كانت لدى الحكومة خطط لإنشاء لجنة مخصصة لقضايا المرأة فقط.

.١٢/٥٥ رفعت الجلسة الساعة .